ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

**Assistant Lecturer**: **Marwa Abdullah Shagi**
University: University of Wasit.
College : College of Arts
Email:
marwaabd538@gmail.com

**Prof. Dr. Farida Jassem Darah**
University:University of Baghdad
College : College of Arts
Email:

***Keywords***: Population Growth, Overcrowding, Society.

A R T I C L E I N F O

***Article history:***

| | | | |
|---|---|---|---|
| Received | 12 | Nov | 2023 |
| Accepted | 25 | Dec | 2023 |
| Available online | 1 | Jan | 2024 |

# "Factors Influencing Population Growth"

Abstract:

This study aims to diagnose the causes and factors leading to the increasing population growth and to reveal its truth in Iraqi society. The human element is crucial in both historical and modern aspects, surpassing even the natural elements of a state. Therefore, a state cannot achieve complete human homogeneity, and the population's significance lies in providing a foundation for building a strong state. The importance of population size is highlighted in enhancing the overall strength of a state, provided that its qualitative, technical, scientific, and cultural capabilities are elevated through training, qualification, and development.

The significance of population growth lies in being a mirror through which overall demographic changes can be understood. This knowledge provides decision-makers and planners with essential data to formulate general outlines for planning programs in various economic and social life domains. Population issues, such as births, deaths, and migration, are crucial in the social development movement. The future, security, and stability of societies are closely tied to demographic issues. Therefore, any change or transformation in the population necessitates a corresponding change in social policies. Consequently, the social and economic implications of population growth in Iraq during the current century require scientific and research attention across various fields.

© 2024 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/

م.م مروة عبدالله شغيت/ جامعة واسط/ كلية الآداب
أ.د فريدة جاسم داره/ جامعة بغداد/ كلية الآداب

مستخلص البحث :

تحاول هذه الدراسة تشخيص الاسباب والعوامل المؤدية الى النمو السكاني المتزايد ، والكشف عن واقع النمو السكاني في المجتمع العراقي. ان السكان هم ثروة الدولة البشرية، فهم يبعثون الحياة فيها، والعنصر البشري من عناصر الدولة ومقوماتها الفعالة والحاسمة في استثمار مقوماتها الأخرى قديماً وحديثاً، وهو الأكثر أهمية حتى من العناصر الطبيعية للدولة. لذا لا تستطيع ان تجد دولة ما فيها التجانس البشري كاملاً، وفي الغالب فإن عدد السكان مهماً في توفير قاعدة لبناء دولة قوية، فأهمية هذا العدد في أية دولة تبرز في مقدار قوتها العاملة على شرط أن يتم رفع مستواها النوعي وقدرتها الفنية والعلمية والثقافية من خلال التدريب والتأهيل والتطوير.

وتبرز أهمية النمو السكاني من كونه المثابة التي من خلالها يمكن التعرف على مجمل التغيرات السكانية عموماً، ومن كونه هذه المعرفة توفر لصناع القرار والمخططين البيانات الضرورية للاستعانة بها من اجل وضع الخطوط العامة للبرامج التخطيطية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، لان قضايا السكان من المسائل المهمة في حركة البناء الاجتماعي من خلال الفعاليات الحيوية المتعلقة بالولادات والوفيات والهجرة، كما ان مستقبل المجتمعات وأمنها واستقرارها يرتبط بدرجة كبيرة بالقضية السكانية، لهذا فإن أي تغيّر او تحوّل يحدث على صعيد السكان، فإنه يتطلب حتما تغييراً في السياسات الاجتماعية بشكل عام، ومن هذا المنطلق فأن الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للنمو السكاني في العراق خلال القرن الحالي تستوجب حيزاً من الاهتمام العلمي والبحثي على أكثر من صعيد.

**الكلمات المفتاحية:** النمو السكاني، الاكتظاظ ، المجتمع .

مقدمة :

تعدّ زيادة السكان من أهم المشكلات التي تواجه الدول لما لها من أثر كبير على مصادر الدول الطبيعية وثرواتها الخاصة، فزيادة عدد السكان يؤدي إلى الضغط على الموارد وفي حال وجود شحّ في هذه الموارد فإن هذا يؤدي إلى تضرر الدولة وساكنيها بشكل مباشر من خلال عدم قدرة الدولة على توفير المستلزمات الأساسية للمواطنين وعدم قدرة الفرد على الإنتاجية لقلة الفرص ما يسبب التضخم وارتفاع الأسعار وقلة الدخل. وهناك العديد من الدول التي حافظت على مستوى مناسب من الزيادة السكانية بسبب عملية تنظيم

النسل ووجود الوعي بأهمية عدم زيادة السكان على نحو يضر بالأسر والمجتمع والدولة بشكل عام، وهناك دول أخرى ظهرت فيها نسبة زيادة سكانية فجّة، وأصبح لديها ما يعرف بالانفجار السكاني، والذي يقصد به زيادة عدد السكان بشكل كبير في منطقة محددة أضعاف ما تحتمل تلك المنطقة من الضغط على الموارد وفرص العمل، إن هناك مجموعة من العوامل التي تعدّ هي الأمر الحاسم في عدد وتوزيع السكان، ولقد قسم علماء الاجتماع والجغرافيا تلك العوامل تبعاً للظرف الطبيعي الذي لا دخل للبشر فيه، والعامل البشري، هو العامل الذي يختلف العلماء بشأنه بين مجتمع وآخر من المجتمعات البشرية .

المبحث الاول : عناصر البحث

أولا : مشكلة البحث:ان السكان هم ثروة الدولة البشرية، فهم يبعثون الحياة فيها، والعنصر البشري من عناصر الدولة ومقوماتها الفعالة والحاسمة في استثمار مقوماتها الأخرى قديماً وحديثاً، وهو الأكثر أهمية حتى من العناصر الطبيعية للدولة. لذا لا تستطيع ان تجد دولة ما فيها التجانس البشري كاملاً، وفي الغالب فإن عدد السكان مهماً في توفير قاعدة لبناء دولة قوية، فأهمية هذا العدد في أية دولة تبرز في مقدار قوتها العاملة على شرط أن يتم رفع مستواها النوعي وقدرتها الفنية والعلمية والثقافية من خلال التدريب والتأهيل والتطوير. ويعد نمو السكان من أبرز الظواهر الديموغرافية اهمية في العصر الحديث إذ يمثل تحدياً مهماً للبشرية، لاسيما لشعوب البلدان النامية والتي يتزايد سكانها بمعدل كبير يزيد عن معدل التنمية الاقتصادية فيها وتوفير الغذاء لسكانها. ويرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية – الفرق بين المواليد والوفيات دون أن تدخل الهجرة في حسابها لهذا فإن دراسة النمو السكاني القائم على أساس الزيادة الطبيعية في بلد ما يسهم في تحديد المدة التي يستغرقها هذا البلد في الوصول إلى حجم معلوم إذا استمرت المعدلات على المستوى نفسه.
ان النمو السكاني يعدّ من الموضوعات ذات الاهمية بمكان في الدراسات الانسانية لعلاقته الوثيقة بالعديد من المشكلات التي يعاني منها المجتمع لاسيما تلك التي تتعلق بالخدمات الاساسية والجوانب التنموية، وتبرز أهمية النمو السكاني من كونه المثابة التي من خلالها يمكن التعرف على مجمل التغيرات السكانية عموماً، ومن كونه هذه المعرفة توفر لصناع القرار والمخططين البيانات الضرورية للاستعانة بها من اجل وضع الخطوط العامة للبرامج التخطيطية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتنطلق الدراسة من مجموعة من التساؤلات التي سعينا الى الاجابة عنها ميدانياً بغية فهم المشكلة وتأطيرها معرفياً، وهي كالآتي:

1. ما ابرز العوامل والاسباب المؤدية الى النمو السكاني؟
2. هل توجد علاقة بين النمو السكاني والاسرة وبين الانعكاسات السلبية الناجمة عنها؟

ثانيا : اهداف البحث **:** لا يمكن لدراسة علمية، أو بحث علمي أن يصل الى نتائج حقيقية بطريقة صحيحة وسليمة من دون أن يحدد مجموعة من الاهداف، واهداف الدراسة الحالة تتمثل بالآتي:

1. تشخيص الاسباب والعوامل المؤدية الى النمو السكاني المتزايد.
2. بيان العلاقة بين النمو السكاني للأسرة الواسطية وبين الانعكاسات السلبية الناجمة عنها.

ثالثا : اهمية البحث **:**تتجلى أهمية هذه الدراسة من متغيراتها الأساسية التي انطوت عليها، لأنها تتناول موضوعاً في غاية الأهمية في الدراسات الاجتماعية، لان قضايا السكان من المسائل المهمة في حركة البناء الاجتماعي من خلال الفعاليات الحيوية المتعلقة بالولادات والوفيات والهجرة، كما ان مستقبل المجتمعات وأمنها واستقرارها يرتبط بدرجة كبيرة بالقضية السكانية، لهذا فإن أي تغيّر او تحوّل يحدث على صعيد السكان، فإنه يتطلب حتما تغييراً في السياسات الاجتماعية بشكل عام، ومن هذا المنطلق فأن الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للنمو السكاني في العراق خلال القرن الحالي تستوجب حيزاً من الاهتمام العلمي والبحثي على أكثر من صعيد، وفي هذه المرة ينبغي لعلم اجتماع باختصاصاته وفروعه المختلفة دراسة موضوع الانعكاسات السكانية من الزاوية الاجتماعية. فمن المعروف منهجيًا أن أهمية كل دراسة تكمن في موضوعها وما تقدمه من جديد في هذا الموضوع، من خلال الكشف عن حقائق الارتباط بين الزيادة السكانية والانعكاسات المشكلات الناتجة عنه داخل المجتمع نفسها، ومن ثم العمل على تأصيل الرؤية النظرية لفهم الظاهرة واستيعابها وتفسيرها بوصفها ظاهرة بنائية محددة تتعامل مع القيم الثقافية السكانية، من أعراف السكان وتقاليدهم وما تنتجه هذه الظاهرة من قيم جديدة وسلوكيات مغايرة مرتبطة بمعرفة مكتسبة تحرز موقفًا تقدميًا في ممارسة السلوك وإنتاجه.

رابعا : مفاهيم البحث :

أولا : النمو السكاني **Growth of population**:

النمو لغة: نما بمعنى زاد وكثر، وأنميت الشيء أي جعلته نامياً (الفضل، 1955 ، ص852). والنمو اصطلاحا: عملية النضج التدريجي والمستمر للكائن وزيادة حجمه الكلي أو اجزائه في سلسلة من المراحل الطبيعية ويتضمن النمو تغيراً كمياً وكيفياً وهو الخصيصة المميزة للحياة وغاية النمو هو النمو ذاته (مدكور ،1975، ص547). ويشير النمو السكاني الى التغير او الاختلاف في حجم السكان في مجتمع ما، خلال مدة زمنية معينة بسبب الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة، ويقصد بالزيادة الطبيعية هنا ذلك الفائض في عدد المواليد بالنسبة للوفيات بين السكان في مدة زمنية معينة (الجوهري ، 1983، ص19). ولابد من التفريق بين

النمو السكاني وبين الزيادة الطبيعية[1*]، وتعد الزيادة في حجم السكان خطوة جيدة في أي مجتمع يزيد من إنتاجيته البشرية والاقتصادية، وربما قد تكون عائقاً يقف في طريق التنمية الاقتصادية والبشرية، لذا يمكننا عدّ النمو السكاني ما هو الا مجموعة من العوامل المؤثرة في مشكلات قدرة الموارد في بقاع العالم عدة، أي أن عالم الاستهلاك ومواقف المستهلكين إزاء البيئة الطبيعية توثران تأثيراً بالغاً في مدى توفر الموارد في جميع المناطق (الكبابجي ،2012، ص29). ويعرف النمو السكاني كذلك بأنه تغيير في الحالة الديمغرافية لبلد ما نحو الزيادة يؤدي الى ايجاد معطيات سكانية لها آثار ايجابية أو سلبية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعبر عنه أيضا بأنه التغير في حجم السكان إيجاباً أو سلباً. ويتمثل نمو السكان سواء أكان موجباً أم سالباً بثلاثة متغيرات هي المواليد (الخصوبة)، والوفيات، والهجرة، ولا يمكن أن يتقرر هذا النمو بمتغير واحد، وإنما بجميع تلك المتغيرات ولكن بدرجات متفاوتة، وتؤثر هذه المتغيرات مباشرة في خصائص السكان الرئيسة من جهة حجمهم وتوزيعهم وتركيبهم (السامرائي، مجيد،2018 ،ص39).

كذلك يعرف النمو السكاني حسب المعجم الديمغرافي بأنه التزايد في حجم السكان أو نقصانه في مدة زمنيـة معينة وما يترتب على ذلك من نتائج في عموم اقتصاديات البلد المعني، وهذا يدل على أن النمـو لا يسير في اتجاه واحد، وعليه فان النمو السكاني يكون نسبياً ومختلفاً من مجتمع الى اخر، وحركته تكون صعوداً أو نـزولاً بحسب ظروف ذلك المجتمع (يوسف، 2009 ، ص154).

وعليه نجد ان نمو السكان هـو اختلاف في حجم السكان في مجتمع ما أو ذاك عبر مدد زمنية مختلفة، ويـرتبط هـذا المفهـوم بمفهومي تضخم السكان وأزمة السكان وكلها مفاهيم لا تنفصل عن حركة السكان وتغيرهـا (رشوان، 2012 ، ص24).

وذلك لأنه طالما كان السكان كتلة من البشر لا تعيش في حالة ستاتيكية ثابتة وإنما تتميز بالحركة والتغير، فإننـا قـد نلاحظ أن السكان في حركتهم وتغيرهم إما إنهـم يـسيروا في اتجاه النمـو نتيجـة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة مثل المواليد والهجرة، وإما يسيروا في اتجاه عـدم النمـو نتيجة للنقصـان في أعدادهم بفعل عوامل أخرى مثل الوفيات والهجرة أو غيرها، فهذه الحركة بالزيادة أو النقصان في أعداد السكان وحجمهـم تـسمى تغيراً أو نمـواً، وقد يكون النمو أو التغير في صورة هائلة أو ضخمة مما قد يترتب عليه تضخم السكان، الأمر الذي قد يتبع بدوره انواعاً من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع مما

[1*]الزيادة الطبيعية: مصطلح يُستعمل لوصف نمو وتغيرات عدد سكان منطقة معينة خلال زمنية محددة. تُعبر عن الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات في المنطقة، وتشير إلى كمية النمو السكاني الناتجة عن الولادات الزائدة عن عدد الوفيات. وتتأثر الزيادة الطبيعية بعوامل متعددة مثل الصحة، والتعليم، والوضع الاقتصادي، والعوامل الثقافية والدينية، والتوافر الغذائي، وعوامل أخرى. تُعد الزيادة الطبيعية مؤشرًا مهماً لتقييم الديناميكية السكانية لمنطقة ما، وتسهم في فهم تحديات النمو السكاني وتأثيرها على الاقتصاد والبيئة والمجتمع. (الباحثة)

يجعل البعض ينظرون إلى نمو السكان في هذه الحالة على أنه أزمة سكانية أو انفجار سكاني (مسعود ،2011 ، ص242).

وهكذا فإن المواليد تعتبر من أهم مكونات النمو السكاني، فهي تفوق الوفيات والهجرة في الظروف العادية، ولما كانت المواليد تعمل على الزيادة في عدد السكان فإن ظاهرة الوفاة تعمل على تناقصهم، ولهذا فإن الزيادة في عدد الطبيعية للسكان تتوقف على الفرق بينهما على اعتبار أن الدولة مغلقة تجاه الهجرة الدولية. أما على نطاق الوحدات الإدارية فإن لحركة السكان الداخلية دور كبير على تغير السكان إذا كانت الحدود الإدارية ثابتة. ومن المقاييس المستعملة لمعرفة مستوى الوفاة في المجتمعات السكانية ما يسمى معدل الوفيات الخام (السعيد ، 1984 ، ص129).

ونستدل من ذلك إن النمو السكاني يعد من أبرز الظواهر الديموغرافية المميزة في العصر الحديث كونه يمثل تحدي للعالم وللدول النامية التي يتزايد عدد سكانها بمعدل كبير على معدل التزايد في النمو الاقتصادي ومما يؤثر على أمكانية توفير الغذاء لسكانها في ظل ظروف الزيادة السكانية الكبيرة، ذلك فأن دراسة النمو السكاني يشكل مدخلاً رئيساً للتخطيط سواء أكان على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي او التعليمي، بما في ذلك التخطيط في مجال المشاريع الانتاجية أو الاستهلاكية.

ثانيا : الاكتظاظ السكاني **Population Crowding**:

الاكتظاظ لغة: اكتظ المكان بالحاضرين امتلأ واشتد امتلاؤه حتى ضاق بهم، اكتظ الشارع بالسكان (عمر ، 2008 ، ص109). الاكتظاظ اصطلاحاً: مفهوم اجتماعي ونفسي يعكس شعوراً ذاتياً بالإثارة والضغوط وعدم الراحة ناتج من تجربة تدخل في أحداثها الكثافة السكانية، فضلاً عن عوامل عدة تصاحب أو تنتج من الكثافة (Stokols ، 1972 ،.(pp226

ويعرف الاكتظاظ السكاني حسب معجم العلوم الاجتماعية بأنه وجود عدد كبير من الأفراد في حيز لا يستوعبهم بسبب وجود أعداد منهم تزيد عن حجم الفراغ الملائم أو بسبب وجود أشياء تشغل جزءاً من الحيز مما يقلل من حجم الفراغ المطلوب (بدوي، احمد، د.ت ، ص55) كما يمكن إعطاء ثلاث تعريفات أساسية للاكتظاظ: أولها يشير إلى الحالة الديموغرافية للكثافة العالية حيث يكون الاكتظاظ دالة لعدد الأفراد أو المساحة المتوافرة لكل منهم، وثانيها يشير إلى ظاهرة رد الفعل لحالة قصور ومحدودية الفضاء, إذ يرتبط الاكتظاظ بإدراك تواجد العديد من الأفراد أو محدودية الفضاء المتاح، وثالثها يشير إلى الظرف الاجتماعي للنسبة العالية ما بين الأفراد إذ يكون الاكتظاظ دالة للتفاعل غير المطلوب وغير الضروري أو إمكانية حدوث هذا التفاعل (ناصف، 2006 ص 32).

ويعرف الاكتظاظ السكاني كذلك بأنه الحالة التي تحدث عندما يتزايد عدد السكان بمعدلات أسرع من الموارد ويمكن أن يحدث ذلك نتيجة زيادة السكان أو لنقص الموارد أو نقص في الطلب على العمل أو بمعنى آخر يحدث عندما لا يكون هناك توازن في النمو بين السكان والموارد (محمود، 2007 ، ص24). والاكتظاظ السكاني فهو في الأساس حقيقة مادية تصف زيادة عدد البشر الموجودين في مكـان ما عن الإمكانيات الاستيعابية لهذا المكان.

وبهذا المصطلح يمكن أن يوجد الزحام في كل مكان من الأماكن العامة كما في الأماكن الخاصة، فالزحام في السكن، ظاهرة استرعت انتباه علماء الاجتماع الحضـري منذ زمن بعيد، لما تنطوي عليه من آثار بعيدة المدى على سائر النظم الاجتماعية أي على حـياة كل البشر الموجودين داخل هذا المسكن، وتعدّ مسألة الاكتظاظ السكاني من المشكلات المهمة التي تواجه المجتمعات الانسانية في الوقت الحاضر، ويتصل مفهوم الاكتظاظ بالعلاقة بين السكان والموارد وبالمعنى الخاص الازدحام السكاني الذي يتركز في منطقة جغرافية معينة غالباً ما تكون المدينة بسبب استمرار الزيادة الطبيعية والهجرة المستمرة حتى يصبح النمط الإنتاجي قادراً على استيعاب هذه الزيادة السكانية بصورتها التراكمية الأمر الذي أدى إلى وجود ما يسمى بالفائض السكاني والذي أصبح فيما بعد يمثل مشكلة ذات أبعاد عميقة (جمعة، 2005 ،257ص).

ويتمثل بإبعاد عديدة أهمها الإبعاد السكانية حين تتزايد المشكلة السكانية ممثلة بالنمو السكاني إلى الحدود التي تتجاوز قدرة الموارد على إشباع الحاجات السكانية مما يخلق اكتظاظاً في مناطق معينة من المدينة لاسيما الفقيرة ومن ثم يؤدي إلى إيجاد كثير من المشكلات السكانية ففي بعض المدن العربية لم يستطع النمو العمراني أن يواكب أو يلاحق النمو السكاني بمعنى أن المدينة تنمو وتمتد عمرانياً بمعدل أقل من النمو السكاني مما أسفر عن تركيز سكاني على مساحات عمرانية محددة، فادى ذلك إلى ارتفاع في الكثافة السكانية (الرزاق، 1990 ،ص86).

وبالإمكان التمييز بين نوعين من الاكتظاظ وهما: الاكتظاظ السكاني المطلق، والاكتظاظ السكاني النسبي، ويحدث الاكتظاظ السكاني المطلق عندما يتم الوصول إلى الحد الأقصى من الإنتاج، ومع ذلك تبقى مستويات المعيشة منخفضة، أما الاكتظاظ النسبي فيحدث عندما يكون الإنتاج أقل من القدرة على الايفاء بمتطلبات السكان، وعدم قدرة السكان على زيادة الإنتاج، والاكتظاظ النسبي أكثر شيوعا من الاكتظاظ المطلق (جمعة، 2005 ،ص86). وقد يزدحم السكان كثيراً في منطقة من المناطق أو دولة من الدول فيزيد ضغطهم على الموارد الطبيعية ويصبح أكثر مما تتحمله هذه الموارد ويزداد التنافس والصراع مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة أو فقر السكان نسبياً الأمر الذي يؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية، لذا فإن أكبر آثار الاكتظاظ السكاني من الناحية الاجتماعية والاقتصادية تقع على الطبقات الفقيرة والفئات الدنيا في

المجتمع (اسماعيل، 1997 ،ص67). وعليه فان الاكتظاظ السكاني كأي ظاهرة إنسانية لها أبعادها الاجتماعية المركبة، بعضها ظاهر وبعضها خاف كما أن بعض أبعادها وملامحها إيجابي وبعضها سلبي، ولا يقتصر الاكتظاظ السكاني على المناطق الحضرية وإنما قد يوجد أيضاً في المناطق الريفية، فتكون أسباب هذا الاكتظاظ عوامل طبيعية مثل الفيضانات والجفاف، إلى جانب عوامل أخرى مثل نظام الملكية الزراعية ووجود عمالة فائضة نتيجة للاعتماد على الآلات والماكينات في الزراعة، فضلاً عن ارتفاع الخصوبة في الريف أحيانًا، وقد لا يكون ثمة حل لمشكلة الاكتظاظ الريفي سوى الهجرة الأمر الذي يؤدي إلى انتقال ظاهرة الاكتظاظ السكاني من الريف إلى المدن ومن ثم تزداد المدن اكتظاظاً، مما لا شك فيه أن التحسن في الرعاية الصحية أو العلاجية قد يؤدي إلى انخفاض نسبة الوفيات ويقضى على كثير من الأمراض الوبائية، مما ينتج عنه تزايداً تدريجياً في عدد السكان، فإذا لم يجد السكان ما يساعدهم على مواجهة هذه الزيادة من أنتاج متنوع ووسائل معيشة تتلاءم مع أعدادهم فإن الأمر ينتهي بانخفاض المعيشة تدريجيا وكثرة المشاكل الاجتماعية (عطوي، 2004 ،ص153).

ثالثا : المجتمع (**society**):

للمجتمع تعاريف عديدة كل واحد يتناول جانباً من جوانب المجتمع التي يعيش فيها الأفراد والجماعات على وفق العادات والتقاليد والأهداف المشتركة التي يؤمن بها أفراد ذلك المجتمع.

فعلى صعيد اللغة يعرف المجتمع بكونه جماعة من الناس تربطها روابط ومصالح مشتركة وعادات وتقاليد وقوانين واحدة مجتمع المدينة (الجوهري، 2009 ،ص108). اما اصطلاحا: فيعرف المجتمع بأنه شبكة او نسيج العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الافراد وتهدف الى سد حاجاتهم وتحقيق طموحاتهم واهدافهم ترمي الى تحقيقها، غير انها لا تتمكن من ذلك دون اتصالها وتفاعلها وتعاونها مع الافراد والجماعات، وذلك ان الاتصال والتفاعل مع وحدات المجتمع الاخرى هو الذي يؤمن حاجاتها ويسد مطالبيها ويحقق امالها وطموحاتها (الحسن، 1999 ، 552). ويعرف المجتمع حسب موسوعة علم الاجتماع هو ذلك الاطار العام الذي يحدد العلاقات التي تنشأ بين الافراد الذين يعيشون داخل نطاقه في هيئة وحدات او جماعات (مصلح،عدنان،2010).

وقد عرف العديد من علماء الاجتماع ومنهم اميل دوركايم Émile Durkheimالذي عرف المجتمع بأنه نسق خاص ذو حقيقة مستقلة وصفات معينة، وفي مقدمتها سلطته على افراده وتميزه من المجتمعات الاخرى وهو ظاهرة انسانية، توجد حيث يوجد الانسان، وان المجتمع سابق للفرد والعشيرة بل على الفرد نفسه (مكور، 1975 ،545)، في حين يعرف تالكوت بارسونز Talcott Parsons بانه نوع من النظام

الاجتماعي يتسم باعلى مستوى من الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بيئته بما في ذلك النظم الاجتماعية. أما (هوبهاوس) فيرى المجتمع بأنه مجموعة من الافراد تقطن على بقعة جغرافية محددة ومعترف بها وتتمسك بمجموعة من المبادئ والمفاهيم والقيم والروابط الاجتماعية والاهداف المشتركة التي اساسها اللغة والتاريخ والمصير المشترك الواحد (Hobhouse ، 1964 ،pp12) . ويمكن القول ان هذا التعريف لمصطلح المجتمع الانساني من ادق التعاريف المطروحة واشملها واكثرها علمية وواقعية، لأنه يركز على اهم المعوقات والشروط التي ينبغي توافرها في المجتمع الانساني كالسكان الذين يتكلمون لغة واحدة ولهم تاريخ مشترك ويؤمنون بأهداف مصيرية واحدة ويعيشون على بقعة جغرافية معلومة ومحددة ومعترف بها سياسيا، علما بان عامل توفر البقعة الجغرافية التي يعيش عليها ابناء المجتمع ليس شرطا اساسيا في وجود المجتمع، فان بعض ابناء المجتمع الواحد يعيشون في اقاليم جغرافية مختلفة، ومع هذا نلاحظ توجد بينهم روابط الالفة والانسجام نظرا لكونهم يتكلمون لغة المجتمع ويشعرون بانتمائهم القومي ولهم تاريخ واحد واهداف مشتركة متبادلة (الحسن ، 1999 ، ص550). ونستدل من ذلك ان المجتمع هو ذلك الجمع الكبير من الناس الذين توجد بينهم علاقات متبادلة ولهم فيم وأهداف مشتركة تركز على الفعل الثقافي الذي يحول هذا الجمع من الناس إلى شعب متميز عن غيره من الشعوب.

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في النمو السكاني:

المحور الأول. الخصوبة:

ان ظاهرة الخصوبة في المجتمع هي عملية معقدة ومتشابكة يرتبط بها بقاء الجنس البشري، فهي احدى عناصر النمو السكاني الثلاث (المواليد والوفيات والهجرة) التي تؤثر في التركيب الديموغرافي والتوزيع العمري في أي بلد في العالم، ولعل أكثر العوامل أثرا في زيادة السكان في العالم هو ذلك الارتفاع الكبير في مستويات الخصوبة في كثير من الدول النامية، الذي اصبح يشكل عقبة حقيقية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (قدوري، اسماء، 2017). ويشير مصطلح خصوبة السكان إلى ظاهرة الانجاب في أي مجتمع من المجتمعات الانسانية (علي، د.ت ، ص19).

فالخصوبة هي القدرة الممكنة على الانجاب، ويمكن التعبير عنها كمياً بعدد المواليد الاحياء، وهذه الظاهرة تختلف من مجتمع لأخر ومن مكان لآخر داخل المجتمع الواحد نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية وبيئية عدة، إذ يؤدي الاختلاف في مستويات الخصوبة من بيئة الى اخرى الى اثر بالغ في حركات السكان وفي نواح شتى من حياتهم، والخصوبة تعدّ المقرر الأول لنمو السكان لأنها تؤثر في مجمل البنية السكانية الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، ويمكننا القول ان الخصوبة من أهم المتغيرات الديموغرافية التي

تؤثر في تحديد معدلات النمو والتركيب السكاني والتوزيع الجغرافي من أجل تحقيق مستوى معيشي اعلى، كما يرتبط نمو السكان بارتفاع وانخفاض معدل المواليد الذي يؤثر بدوره بالخصوبة (الجبار، 2011 ، ص42).

وتعدّ الخصوبة السكانية من الموضوعات المهمة في علم الاجتماع السكاني لكونها تفوق في أهميتها عاملي الهجرة والوفيات، وهي بهذا تعدّ المحدد الرئيس لنمو السكان، فضلا عن ذلك فهي الأكثر صعوبة من مفهوم الوفيات ففي الوقت الذي يعد فيه عنصر الوفيات حتمية ضرورية لا يمكن تجنبها فان الخصوبة ليست كذلك وبذلك فهي تعدّ اقلّ ثباتاً من الوفيات، كما يمكن التنبؤ عنها والتحكم بها كما يجب عند دراستنا لموضوع الخصوبة التميز بين مصطلحي الخصوبة والإنجاب فالخصوبة هي مقياس لكفاءة إنجاب المرأة ويحصل عليها من إحصاءات المواليد الأحياء أما الإنجاب فهو درجه إحلال أفراد محل آخرين من العمر نفسه في الجيل التالي، ويعبر عن المعدل الفعلي للمواليد بالقدرة على إنجاب الأطفال وينحصر ذلك بعمر بين (15-49) سنة، فالخصوبة تشتمل على جميع النساء اللواتي التي تتراوح أعمارهن بين (15-49) سنة، وبذلك يكون المجتمع الذي يضم عدداً من النساء في سن الحمل أكثر قدرة على الانجذاب من المجتمع الذي يكون اغلب النساء بعمر أقل من 15 سنة أو أكثر من 19 سنة، فالخصوبة هي اشارة إلى عند الأطفال الذين تلدهم إمراة، والنساء التي تنجب عدداً كبيراً من الأطفال في أي مجتمع يكون ذلك المجتمع ذا خصوبة عالية وبالعكس، فالمجتمع الذي تلد فيه النساء عدداً قليلاً من الأطفال يسمى مجتمع ذا خصوبة منخفضة (سحر، 2015 ،ص169).

يتبين من ذلك ان الخصوبة لها اثر عميق في تركيب السكان العمري، وذلك لأن ارتفاع مستواها يؤدي إلى زيادة التراكم العددي في قاعدة الهرم السكاني، ويتمخض عنها ما يعرف بظاهرة التجديد، وإلى انخفاض نسبة كبار السن إلى مجموع السكان، هذا الاتساع في القاعدة والضيق في قمة الهرم السكاني يؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية متعددة تنعكس على معدلات نمو السكان في المجتمع، وهذا ما اكد عليه العديد من الدارسين والمفكرين المهتمين بالدراسات الديموغرافية والاجتماعية في موضوع الخصوبة وأثرها في نمو السكان، لأنها تمثل عنصرًا أساسيًا من العناصر التي تحكم أي مجتمع سكاني من حيث نموه وتركيبه وتناقصه واستمراره وتمدده في آن واحد (فياض ، د.ت ،ص4). ونتيجة لارتباط الإنجاب بالظروف السائدة في المجتمع، نجد أن السكان الفقراء أكثر زواجًا وانجابًا للأطفال من الأغنياء، وسكان الدول النامية أكثر إنجابًا من الدول المتقدمة، فضلاً عن أن سكان الريف أكثر قدرة على الإنجاب من سكان المدن.

أن سبب ارتفاع الخصوبة لدى شريحة الفقراء قد تمكنهم للإفادة من الأولاد كقوة اقتصادية حتى يسهموا في سدّ جزء من متطلبات المعيشة، ومن ثم تزداد مدخولات الأسرة عندما تتعدد مصادرها كما يعتقد هؤلاء،

ولكن هذه الحالة قد تؤدي في بعض الأحيان إلى الفقر من دون القضاء عليه، لاسيما عندما يزداد عدد أفراد الأسرة ولا يجد هؤلاء فرص العمل لسد احتياجات أسرهم، ومن ثم سوف تؤدي هذه الحالة إلى تدني مستوى المعيشة لهذه الأسر، مما يعمل بالنتيجة إلى تفاقم مشكلة الفقر، كما إن تميز سكان الريف أو المجتمعات ذات الخلفية الريفية بخصوبة عالية أيضاً، إذ تشعر هذه المجتمعات بأن كبر حجمها سوف يزيد من مكانتها وقوتها في المجتمع نتيجة العادات والمعتقدات المسيطرة، أما الأسباب الدينية، فقد يعمل الدين في حث الأفراد على زيادة النسل، وعدم تحديده ولاسيما الدين الإسلامي، الأمر الذي أدى إلى أن تتمتع هذه المجتمعات بخصوبة عالية ومن ثم تفاقمت انعكاسات النمو على المجتمع، وهذا يرجع الى ان دلات الخصوبة تتفاوت من مجتمع لآخر ومن جماعة في المجتمع إلى أخرى وهي تخضع أيضاً لعوامل عدة مثل المستوى التعليمي، والدخل، والمهنة والعقيدة (حمادي، د.ت ، ص65).

ويؤدي التعليم دوراً مهماً في حساب الاختلافات التي تحصل في الخصوبة ضمن المجتمعات، اذ يعد عاملاً مهمًا لتوفير فرص العمل وكلاهما يؤثران في الخصوبة، ويأتي تأثير التعليم على الخصوبة من خلال التأخير في زواج الأبناء، والتأثير في ضعف الوفيات، وزيادة المعرفة لبرامج تنظيم الأسرة ويقلل من الأهمية الاقتصادية للطفل وغير ذلك.(فاضل، د.ت ،ص87) كما أشارت الدراسات إلى أن اسهامة المرأة في القوى العاملة له علاقة عكسية في خفض الخصوبة بحسب ما لوحظ في جميع الدول والمجتمعات فأنها تتأثر بشكل أو بآخر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (استيتية، 2013 ،ص56).

ولاشك في أن المجتمع وظروفه هما يحددان معدلات الخصوبة والإنجاب في الوقت الذي تؤثر فيه الخصوبة على تركيب السكان لان ارتفاع معدلاتها في أي مجتمع يجعل من تلك المجتمعات شابة فتية تطغى عليها فئة صغار السن، ومن ثمّ تنخفض نسبة كبار السن إلى مجموع سكان ذلك المجتمع، مما يؤثر في ارتفاع معدلات نمو السكان، وقد يرى بعض العلماء أن معدلات الخصوبة قد انخفضت في المجتمعات الحديثة بسبب انتشار العقم، كما لا يمكن عدّها متغيراً مستقلاً لكونها ترتبط بالضرورة الاقتصادية والأحوال العلمية والتقاليد الحضارية الموروثة فهي تنسحب ارتفاعا وانخفاضا للازمات الاقتصادية والحروب (كايد،2016 ،ص65).

ويمكننا القول ان التغير في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان يطلق عليه أسم النمو السكاني الذي يشير إلى الفرق بين معدل الولادات والوفيات، ويعرف هذا الفرق باسم (الزيادة الطبيعية) فعندما يولد (35) طفلاً وتحدث 10 حالات وفاة بين كل 1000 نسمة سنوياً يتزايد السكان بمعدل ٢٥ لكل 1000 نسمة أو (٢.٥%)، وعليه فإن النمو السكاني يكون بطريقتين: الأولى: هي تغير طبيعي السكان (الولادات الوفيات)، والثانية: هي تغيير السكان الميكانيكي، ويقصد به تزايد السكان أو نقصانهم بفعل الهجرة من البلد أو اليه. نلاحظ تراجع معدلات الخصوبة على مستوى العالم بعد إن كانت مرتفعة عام ١٩٥٠، بلغ متوسط حمل المرأة (5) أطفال،

وفي عام ٢٠١٥ أصبح (٢.٥) طفل، وتختلف معدلات الخصوبة اختلافاً كبيراً من منطقة جغرافية إلى أخرى، ففي اوروبا بلغت (1.6)، أما في افريقيا بلغت (٤.٦)، ويستمر الاختلاف ليصل إلى نيجريا (٧.٦) في الصومال و(2.1) في سنغافورة وفي العالم العربي 3.6، ويعيش نصف سكان العالم في بلدان ذات معدلات خصوبة اقل من معدلات الاحلال على المدى الطويل البالغ نحو (1.2) طفل لكل امرأة، ونرى ان هناك اختلافات في المواقف العالمية بصدد معالجة ارتفاع معدلات الخصوبة في بلدان العالم الثالث، ففي المرحلة الأولى خلال عقد الستينيات دعمت البلدان المتقدمة انتشار برامج تنظيم الاسرة في العالم الثالث ولكن تلك البلدان ما لبثت أن دعت لإعادة النظر في محددات الخصوبة في اثناء مؤتمر بوخارست عام 1974، وذلك بالتركيز على أهمية عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية في التأثير في عامل الخصوبة، ولقد انقسم المؤتمر إلى ثلاثة لجان اختصت الاولى بموضوع (التغير السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية)، واختصت الثانية بموضوع (السكان والموارد البيئية) واختصت الثالثة بموضوع (السكان والاسرة)، وقد ناقش المؤتمر السياسات السكانية وتوزيع السكان والهجرة واثر ذلك في التنمية، وقد تم رفع شعار (التنمية هي افضل وسائل تنظيم النسل) (هنري، 2019 ، ص193).

أما المؤتمر الدولي للسكان الثاني الذي عقد في مدينة مكسيكو عام ١٩٨٤ فيعد نقطة تحول بالنسبة للسياسات السكانية لمواجهة الخصوبة المرتفعة في دول العالم الثالث، اذ ركز اهتمامه إلى دعم فكرة التسريع بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال ايجاد السبل الكفيلة بالمحافظة على التوازن والتنوع في معالجة ارتفاع الخصوبة في تلك الدول وربط هذه السبل بعملية التنمية، بدلاً من الاهتمام ببرامج تنظيم الاسرة (الرويثي، 2003 ،ص124) لكن نجد أن مؤتمر القاهرة المنعقد عام ١٩٩٤ قد أكد على العديد من الامور، وفي مقدمتها السعي من أجل ايجاد التوازن بين السكان والنمو الاقتصادي والتنمية، وإن المتغيرات السكانية تعدّ من اساسيات قيام التنمية، كما أشار إلى ضرورة ابطاء النمو السكاني في العديد من الدول حتى يمكن إتاحة المزيد من الوقت للتكيف مع الزيادة السكانية في المستقبل بشكل يؤدي إلى زيادة قدرة الدول للتصدي للفقر وبناء قاعدة للتنمية، بل إن عقداً واحداً من الاستقرار في مستويات الخصوبة يمكن أن يترك أثراً ايجابياً كبيراً في نوعية الحياة (جاد، 2011 ، ص100).

ونظراً لشحة المعطيات الإحصائية والدراسات والبحوث المعمقة التي تناولتها فكان يذكر أن أول إحصاء سكاني جرى في العراق كان عام 1934 حيث بلغ عدد السكان حينها 3 ملايين و380 ألف نسمة بينما أشار آخر تعداد اجري عام 1997 إلى أنّ عديد السكان قد ارتفع إلى 22 مليوناً و170 ألف نسمة. ولم يشهد العراق اي تعداد سكاني رسمي بعد عام 2003 بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة التي تشهدها البلاد منذ ذلك الوقت. ثم عاد معدل نمو السكان إلى الارتفاع بعد عام ٢٠٠٣، ويعدّ العراق من الدول النامية التي تتميز بارتفاع

معدلات الخصوبة بسبب النمو السكاني السريع وبفعل السياسات السكانية السابقة التي دعمت رفع معدلات نمو السكان، اذ بلغ عدد السكان في سنة 1947 نحو 4.8 مليون نسمة أرتفع الى 6.3 مليون نسمة في سنة 1957 أي بمعدل نمو سنوي قدره (2.68%) للمدة 1947 – 1957، ثم ارتفع بعدها الى 12 مليون نسمة في سنة 1977 بمعدل نمو سنوي قدره (3.2%) للمدة 1957 - 1977. ثم ارتفع في سنة 1987 الى نحو 16.3 مليون نسمة حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان أي بمعدل نمو سنوي قدره (3.1%) للفترة 1977 – 1987، ثم ارتفع الى 22 مليون نسمة سنة 1997 حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان وبمعدل نمو قدره (3%) للفترة 1987 - 1997. ثم ارتفع في سنة 2009 الى 31.6 مليون نسمة حسب النتائج النهائية للحصر والترقيم اي بمعدل نمو سنوي قدره (3.0%) للفترة 1997 -2009، وبلغ عدد سكان العراق 39.1 مليون نسمة حسب الاسقاطات السكانية لسنة 2019 (، الجهاز المركزي للاحصاء، 2019 ،ص6).

ونجد أنه خلال عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي كان هناك رغبة ملحة من قبل الحكومة في ذلك الوقت باتجاه زيادة اعداد السكان عبر تبني مجموعة من البرامج والإجراءات الهادفة إلى زيادة الانجاب من خلال تقديم الامتيازات المادية والمعنوية كالتشجيع على الزواج المبكر، وزيادة مخصصات الاسرة خاصة للعاملين في اجهزة الدولة التي لديها اربع اطفال فأكثر، وإلى تحديد الرقابة التي فرضتها الدولة على بيع وتداول وسائل منع الحمل بكل اشكالها ومنعت بيع مثل هذه الوسائل أو تعاطيها إلا باستشارة الاطباء، لكن بالرغم من هذا المعدل العالي للخصوبة إلا إنها بدأت بالانخفاض في السنوات الأخيرة بالرغم من بقائه مرتفعاً وخلال تلك المدة كان السكان ينمو نمواً بطيئاً جداً في المدة الثمانينيات الى التسعينيات فبلغ معدل نمو السكان (2.8)، نتيجة العديد من العوامل والتغييرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحروب الداخلية والخارجية، وجعلته يمر بمرحلة من الركود الحضاري والعقوبات الاقتصادية التي شهدها العراق والتي لابد أن تنعكس تأثيراتها على تطور واتجاه مستوى الخصوبة (فاضل، 2014 ،ص67).

إن معدل النمو السكاني في العراق حافظ على وتيرته ويتوقع له المحافظة على نسبة نمو قريبة من (3%) معززا بارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات من خلال التوسع في تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية إلا إنه في نفس الوقت يعد عاملاً أو سببا في تأخير دخول العراق نطاق الهبة الديموغرافية (محمد، عبدالرزاق،2015). ويمكن قياس الخصوبة عنها من خلال العديد من المقاييس ومن أهمها:

1- معدل المواليد العام وهو من أبسط مقاييس الخصوبة ويحسب بعدد الولادات خلال السنة مقسومة على عدد السكان في السنة نفسها، ويؤخذ على هذا المعدل بأنه معدل خام كونه لا يأخذ بالحسبان التركيب السكاني المختلف من جهة العمر والجنس أو غير ذلك من الخصائص الديموغرافية.

2- معدل الخصوبة العام في هذا المقياس يتم حساب معدلات الولادة إلى اجمالي عدد الاناث في سن الحمل (15–45) سنة وليس إلى اجمالي عدد السكان أي يتم استبعاد عدد الذكور وعدد الاناث خارج سن الحمل).

3- معدل الخصوبة العمرية النوعية الخاصة يعدّ هذا المقياس أدق من المقياسين السابقين وذلك لأن عدد المواليد يختلف باختلاف اعمار الامهات بدرجة كبيرة، ولذلك نجد في هذا المقياس أن عدد المواليد يحسب إلى أعمار الامهات في فئة عمرية معينة إلى عدد الاناث في كل الفئة العمرية وعادة ما تكون الفئة (خمس سنوات)

4- معدل الخصوبة الاجمالي فهو مجموعة معدلات الخصوبة الخاصة بالمرأة الواحدة أو الالف امرأة مضروباً في طول الفئة العمرية (خمس سنوات) وهو يمثل في الواقع متوسط عدد المواليد الذين يمكن أن تنجبهم المرأة الواحدة طوال سنوات قدرتها على الانجاب (يونس، د.ت ،ص34).

واشار التقرير الخاص بالسكان والتنمية في عدده الثاني (النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية) المنشور سنة 2005 إلى إن هناك مجموعة من المحددات والعوامل التي لها تأثير في معدلات الخصوبة ومنها مكان الاقامة (حضر/ريف) ومستوى تعليم المرأة ومدى اسهامها في النشاط الاقتصادي، وفضلاً عن العمر عند الزواج، فالزواج يشكل الاطار الوحيد للإنجاب في اغلب المجتمعات ويعد العمر عند الزواج مؤشراً رئيساً عن مدى استعداد المرأة للحمل، وقد بينت الابحاث ان هناك ترابط بين الزواج المبكر والانجاب المبكر والخصوبة المرتفعة، كما إن استخدام وسائل منع الحمل يعد من المؤثرات المباشرة في معدلات الخصوبة، فقد تزايد عدد النساء اللاتي يستخدمن وسائل منع الحمل في أغلب الدول مما أدى إلى انخفاض معدلات الخصوبة من (7) اطفال إلى (3) اطفال، أما متوسط طول مدة الرضاعة فهي في الغالب سنة، وفيها تكون المرأة في مأمن من الحمل، وفي الدول التي لا تستعمل وسائل منع الحمل فإن اطالة فترة الرضاعة تعد من وسائل منع الحمل، فضلاً هذه العوامل البيولوجية، فإن هناك العوامل الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي تؤثر في معدلات الخصوبة ( عيانة، 2000 ،ص78).

المحور الثاني. الوفيات:

تعدّ الوفيات من العوامل الرئيسة في تغير حجم نمو السكان كونها تفوق في اثرها عاملي الخصوبة والهجرة والوفاة بمعناها العام هي الموت، وإن كانت تتناقض مع الخصوبة في أنها أكثر ثباتاً، ويمكن التحكم في مستوياتها، واثارها ليس في تغيير حجم السكان فحسب بل في تركيبهم أيضاً لاسيما التركيب العمري، إذ

ترتبط الوفيات دائماً بمستوى التعمير لذا يصبح التحكم في الوفيات أكثر قبولاً من التحكم في الخصوبة (عاشور، 2019 ،ص43).

وتتباين معدلات الوفيات من بلد الى آخر ومن منطقة إلى أخرى ومن مدة زمنية الى أخرى، وذلك تبعاً لتأثير العديد من العوامل البيئية والبيولوجية والاقتصادية والسياسية والحضارية، وان الاهتمام بدراسة الوفيات قد سبق الاهتمام بدراسة المواليد والخصوبة ذاتها، وهذا يرجع إلى ان الإنسان يسعى إلى تقليل الوفيات أكثر من سعيه إلى تقليل المواليد، وأن دراسة ظاهرة الوفيات لها اهمية كبيرة في الدراسات السكانية وترجع هذه الأهمية للوفيات كمؤشر على عملية التنمية في المجتمع لأنه قد لوحظ أن الوفيات تعتمد إلى درجة كبيرة على الظروف الصحية وإتباع العادات الصحية، أكثر مما تعتمد على التاريخ المرضي للأفراد (العيسوي، 2013 ،ص243).

ويمكننا القول ان ظاهرة الوفيات جذبت اهتمام العديد من العلماء عند تناولهم دراستها بعدد من الأساليب والمفاهيم لقياس معدل الوفيات واتجاهات تطورها ويستندون إليها في بلورة أساليب أخرى لتوقع الحياة أو التنبؤ بأمد الحياة المتوقع بالنسبة للفرد عند ولادته في المجتمع، كما نلاحظ هناك اهتمام اخر من قبل علماء الاجتماع ببيان الفروق في معدل الوفيات في ضوء النظم الاجتماعية المتباينة، وفي مقدمتها الطبقات الاجتماعية، ومن المعروف ان الوفيات ترتبط عكسياً بالمكانة الاجتماعية والاقتصادية، هذه الظاهرة شهدت تغييرات في معدلاتها عبر العقود الماضية نظراً لعدة ظروف مرتبطة بها مثل غياب التوعية الصحية وبرامج الرعاية الصحية والصحة الأسرية وغيرها، وأن نقص التغذية والحروب والهجرة وعوامل الخصوبة والأوبئة وغيرها كلها عوامل وتأثيرات من شأنها ان تسهم بنمو ظاهرة الوفيات لاسيما الفئات العمرية التي هي ما دون الخمس سنوات (الديب، 2018 ،ص148). لكن مع ادراكنا ان مؤثرات الواقع الاجتماعي اشارت الى ان معدلات الوفيات في طريقها الى الانخفاض تحت تأثير التطورات التي شهدتها القطاعات الصحية والمجتمعية، وتحسن مستويات المعيشية وتنامي برامج التنمية البشرية في شتى مجتمعات العالم، فقد شهدت معدلات الوفيات هبوطاً مستمراً لاسيما في بدايات القرن العشرين نتيجة تقدم وانتشار الخدمات والرعاية الصحية والطبية ليس فقط في الدول المتقدمة بل في العديد من الدول النامية أيضاً، وترتفع معدلات الوفيات بين الاطفال على الرغم من وجود ميل متزايد نحو خفض هذه المعدلات في السنوات الاخيرة، إذ بلغت معدلاً يتراوح ما بين (٢٠ – ٥٠) بالألف بعد أن كانت نحو (٢٥٠) بالألف، وهذا ما يوضح سبب الزيادة السكانية في العالم (كرادشة، منير،2011). ومن خلال ذلك يقسم اتجاه الوفيات في العالم على اتجاهين مختلفين:

- الاتجاه الاول: اتجاه هبوط في الدول المتقدمة
- الاتجاه الثاني: اتجاه هبوط في الدول النامية.

ولقد ارتبط الهبوط بمظاهر التقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري ولاسيما الدول في المتقدمة واستمر بالانخفاض التدريجي بنسب اقل في الدول النامية، ويعزى بعض المختصين الاجتماعيين ان هناك سببين للوفاة:

الاسباب الكامنة: وتتمثل بالأسباب البيولوجية والخلقية او التغيير السريع في التركيب الوظيفي للجسم منها الاورام الخبيثة وامراض الجهاز الدوري.

الاسباب الخارجية: وهي التي تحدث نتيجة اسباب بيئية جغرافية متسببة في نقل الامراض، نقص التغذية والحروب والأوبئة، الى جانب غياب التوعية الصحية الاسرية، كلها اسباب تساعد على ارتفاع معدل الوفيات في العالم.

لقد شهدت السنوات الاخيرة وعلى الصعيد العالمي تقدم كبير في خفض معدلات الوفيات من (١٩,٢) بالألف في المدة 1991 – 2000 ليصل إلى (٧،٨) بالألف، ويعود سبب هذا التراجع إلى عوامل عديدة مثل تطور اللقاحات واتساع نطاق استخدامها فضلاً عن استحداث العلاجات المضادة للأمراض وتحسين الأنظمة الغذائية فضلاً عن توسيع نطاق التعليم لاسيما تعليم الإناث، والتوعية بنوعية الطعام واتباع الارشادات الصحية وغيرها من العوامل التي تساعد على طول الاعمار المتوقعة بالنسبة للأفراد (السعدي، 2014 ، ص16).

وهذا ينعكس بدوره على الاعمار المتوقعة للأفراد، فقد ازدادت الاعمار في مختلف دول العالم، ويتوقع أن يصل العمر المتوقع بحلول الفترة )٢٠٥٠)( ٢٠٥٥( إلى (٨٧) سنة، ويختلف العمر المتوقع اختلافاً كبيراً من منطقة إلى أخرى، فيتراوح من مستوى منخفض وهو (٦١) عاماً، وشهد معدل وفيات المواليد الجدد انخفاضا بنسبة 49% لعام 2016 مقارنة بالعام 1990.

اما في العراق، فالحال لا يختلف كثيراً عن تلك الدول التي تشهد معدلات الوفيات فيها ارتفاعاً ملحوظاً نظراً للظروف الصحية والبيئية والحصار الاقتصادي وتعرض سكانه الى سنوات من الحروب المتتالية منذ عام 1980 مما احدث اثاراً ديموغرافية كبيرة على التركيب النوعي للسكان، على الرغم من ارتفاع عدد سكانه خلال تطبيق التعداد لعامي (١٩٧٧ – ١٩٨٧) الى ١٢ مليون نسمة، وهذا لا ينسجم مع الزيادة في معدلات الولادات والانخفاض في معدل الوفيات في السنوات التي تلت الحروب، وكان من الممكن أن يكون معدل الولادات أعلى لولا تأثير الحروب والعقوبات الاقتصادية بعد عام 1991 والتي بلغ فيها معدل وفيات الاطفال الرضع الى 50 حالة وفاة لكل الف مولود ( دابونتي، بيث، د.ت ،ص6) ، مما ادى الى إحداث تأثيرات عميقة في السكان نتيجة التدهور في الأوضاع التنمية البشرية ومستويات المعيشة والمجاعات والأوبئة والأمراض، فضلاً عن العجز المؤسسي الذي سببته عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في جميع الميادين ومن ثم

الهجرات القسرية منذ عام ٢٠٠٣، الذي امتد من 1990-2003 وما خلفه من نقص الاغذية والمستلزمات الطبية الاساسية، ومن ثمّ انعدام الاستقرار السياسي والامني والاجتماعي والاقتصادي الذي امتد منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003و لحد الآن كل تلك العوامل كان لها تأثير واضح في نمو ظاهرة الوفيات، كذلك حرب داعش على بعض المدن العراقية في ١٠ حزيران ٢٠١٤، مما اثرت تلك الاحداث على نمط حياة السكان وأدى الى ترك بيوتهم وتغيير محل اقامتهم سواء في داخل العراق او اللجوء الى خارج البلاد، وهذا كان له الاثر السلبي على الواقع الصحي لاسيما الاطفال دون سن (الخمس) سنوات، بسبب ما صاحبته تلك التغيرات من معاناة وخوف وصدمات للأسرة واطفالها، والذي انعكس سلباً على حياة الاطفال مما ادى الى وفيات اطفال الاسر المهجرة قسراً، إذ بلغت نسبة الوفيات (٣٨) الف وفاة لكل ولادة حية عام ٢٠١٥، ثم انخفضت نسبياً الى ٣٦٥ الف وفاة لكل ولادة حية، ممن هم دون (٥ سنوات) من العمر عام ٢٠١٨. واخرها الوفيات التي طالت فئات عمرية مختلفة بسبب وباء كورونا الذي راح ضحيته كبار السن ونساء ورجال وشباب من الجنسين وحتى اطفال، اذ لم تكن هناك ارقام دقيقة نستطيع من خلالها توضيح العدد الحقيقي للوفيات نتيجة التقلبات السياسية والامنية والاجتماعية والاقتصادية التي المت بالبلد (خضير، 2017 ، ص23).

وهناك مقاييس عدة لقياس معدل الوفيات في اي مجتمع ومن اهمها:

معدل الوفيات الخام: معدل الوفيات الخام يتمثل في عدد الوفيات السنوية لكل الف من السكان، ويعدّ من أكثر المقاييس شيوعاً متمثلاً بالمعادلة الآتية:

معدل الوفيات الخام – عدد الوفيات في سنة معينة ومكان معين / عدد السكان في منتصف تلك السنة ×١٠٠٠

معدل الوفيات النوعية: ان الوفيات بالنسبة للذكور وللإناث ليست متساوية في مراحل العمر في السنوات الخمسة الأولى، أما طريقة حسابها فهي كالاتي:

معدل الوفيات العمري – عدد الوفيات في فئة عمرية معينة وفي سنة معينة / السكان للفئة المختلفة، فالوفيات بين الذكور هي أعلى من الوفيات بين الاناث في جميع مراحل العمر، ولاسيما العمرية لمنتصف السنة × ١٠٠٠.

المحور الثالث: الهجرة: تعد الهجرة احد العوامل الثلاثة الرئيسة التي تؤثر في متغيرات نمو السكان، فضلاً عن الخصوبة والوفيات، فهي عامل مهم في نمو السكان والقوى العاملة، وان معرفة الداخلين الى منطقة معينة والخارجين منها أمر ضروري في بيانات التعداد السكاني والاحصاءات الحيوية من اجل تحليل التغيرات في تركيب السكان والقوى العاملة لمنطقة معينة وتعرف الهجرة: تغير دائم لمكان الاقامة من بيئة

الى بيئة أخرى بقصد الاستقرار في بيئة جديدة). فالهجرة حسب تعريف الامم المتحدة هي انتقال السكان من منطقة جغرافية الى اخرى وتكون عادة مصحوبة بتغير محل الاقامة ولو لفترة محددة (اسماعيل، د.ت ، ص45). وفي الواقع ليست كل التغيرات في المكان أو الموضع الجغرافي تعد هجرات، لان الهجرة لا تشمل التحركات النهارية اليومية (الروتينية) أو السفرات والرحلات العرضية، أو تغيير المسكن من منطقة إلى أخرى داخل الجماعة، بل تشمل التغير الدائم في محل الإقامة من بلد إلى آخر أو من مدينة إلى أخرى. والهجرة السكانية هي انتقال الأفراد من مكان الى اخر طلبا لتحسين مستوى المعيشة او التخلص من مشكلات سياسية أو لتحسين المستوى التعليمي وغيرها من العوامل الدافعة للهجرة (ابراهيم، 2013 ، 579ص).

وتؤكد الدراسات الديموغرافية ان حركة السكان بأشكالها المختلفة سواء كانت هجرة عمل او هجرة سكن او تعليم، وعلى الرغم من أن لكل منهم نتائج مختلفة، وتحكمهم اعتبارات مختلفة، الا انهم يصورون الحراك السكاني في إطار مفهوم الانتقال الذي يمكن ان يكون طوعيا او اجباريا والفصل بينهم نظرياً يحدث على اساس ان الانتقال الاجباري سوف يجبر المهاجر على الحياة بمستويات ادنى، أي العمل بأجور اقل، اما اذا كان الانتقال والهجرة طوعية فينجم عنه تحسن في موقع المهاجر ومستواه المعاشي، ويمكننا القول انه قد يكون الغرض من الهجرة هو كسب العيش ورفع المستوى المعاشي له ولعائلته أو لغرض طلب العلم، إذ ترى أن أغلب الأفراد يكملون دراستهم خارج دولهم، وربما تكون الهجرة لأسباب اجتماعية ومن ثم سوف تؤثر في العمليات والبنى الاجتماعية وفي شخصيات الأفراد وتكيفهم الاجتماعي في المكان الذي يهاجرون اليه (علي، يونس، د.ت ،ص56). لذا يهتم علماء الاجتماع بنتائج الهجرة على المهاجر وعلى السكان في المنطقتين المستقبلة والمرسلة للمهاجرين وبتكيف السكان للمحيط الجديد وبعملية الاقتباس الحضاري بينهم وبين السكان في ذلك المحيط، وتحدث الهجرة آثارًا مهمة على السكان في الوطن الأم والموطن الجديد، ولا يتمثل هذا التأثير في إحداث تغيير في حجم السكان وتركيبهم ونموهم فقط، بل في إحداث تغييرات في الكثافات السكانية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بل في السياسات المختلفة للدول المتأثرة بهذه الهجرة. ويمكن التميز بين انواع عدة من الهجرة الهجرة من حيث المجال الجغرافي. (ذكرى، 2013 ، ص586).

أ. الهجرة داخلية: تشير الهجرة الداخلية الى عملية انتقال الافراد والجماعات بصورة دائمة او مؤقتة من مجتمع محلي الى مجتمع محلي اخرى داخل حدود بلد ما، طلباً لأسباب الرزق ومتطلبات العيش، كما يعزى الانتقال الى فقر البيئات المحلية المهاجر منها او يعود الى انها تعاني من اكتظاظ السكان وما يتبع ذلك من انخفاض الاجور وتفشي البطالة، اذ ان انتقالهم يعود الى تحسين مستويات العيش الافراد (الهلالي، د.ت ، ص38). ويشير العديد من علماء الاجتماع ان الهجرة الداخلية تكون اثارها قليلة على الافراد والجماعات فتكون قليلة التكاليف ولا تعرض الافراد الى

مشاكل الاقامة ولا يجد صعوبة في اللغة ولافي العادات والتقاليد، وبالإمكان تقسيم الهجرة داخلية ذاتها الى نوعين:

1. الهجرة من اقليم الى اخر او من مدينة الى اخرى داخل حدود الدولة الواحدة التي تحمل نفس الصفات الثقافية والحضرية (جلبي، د.ت ،44).
2. الهجرة الريفية الحضرية وهي تكون من اشهر انواع الهجرات التي ينتقل فيها الافراد من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية، وتزداد كلما زادت عوامل الجذب التي تتمتع بها المناطق الحضرية تتمثل بالمراكز الصناعة الجديدة التي كانت بحاجة الى ايدي عاملة (عليوي، 2008 ،ص51).

ب. الهجرة الخارجية: هي انتقال عدد من افراد المجتمع الى بلد اخر، واسباب ذلك يعود الى اقتصادية وسياسية واجتماعية، وهذا ما شهده المجتمع العراقي السنوات الماضية، وهجرة اعداد كبيرة الى بلدان اخرى بحثا عن اللجوء السياسي، ويعود ذلك الى سوء الاوضاع الامنية وعدم الاستقرار السياسي في البلاد، وتكون هدف الهجرة هنا بدافع الاستقرار الدائم في المهجر او المؤقت لغرض الدراسة.

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة نذكر منها:

1. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان ثلثي العينة المبحوثة عدو زيادة الانجاب تدفع الابناء لترك المدارس والاتجاه الى العمل .
2. اشارت بيانات الدراسة الميدانية ان ثلاث ارباع العينة المبحوثة اكدوا بأن النمو السكاني المتزايد ينعكس سلبا على تنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية .
3. اظهرت معطيات الدراسة الميدانية ان ثلاث ارباع من المبحوثين اكدوا بأن زيادة السكانية تنعكس في تفاقم العنف الاسري .
4. بينت نتائج الدراسة الميدانية ان اغلب المبحوثين اكدوا بأن الزيادة السكانية خلقت فجوة بين الواقع المعيشي واهداف التنمية المستدامة .

وتقدمت الدراسة بمجموعة من التوصيات :

1. ضرورة تعزيز القوانين وتفعيلها من اجل الاسراع بإجراء التعداد العام للسكان، لكونه يعد خطوة مهمة للربط بين المتغيرات الديموغرافية وتعزيز الدور التنموي والاسراع .
2. ضرورة اعتماد سياسة سكنية رشيدة تؤمن درجة عالية من التوازن الاقتصادي وتوفير الاراضي السكنية لأصحاب الدخول الضعيفة بأسعار ميسورة لتقليل الزخم السكاني في المناطق ذات التضخم العشوائي .
3. ضرورة العمل على تطوير نظم وقواعد البيانات الاحصائية الدقيقة الشاملة للمجالات كافة التي تبين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في ضوء المتغيرات الديموغرافية .
4. ان تقوم المؤسسات الحكومية في اشغال المساحات الواسعة والمهشمة في مختلف مناطق العراق واستغلالها في بناء وتوفير ابنية سكنية وتوزيعها لأصحاب الدخل الضعيف وبأسعار مناسبة .

**المصادر :**


1. ابراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتب، 1975، ص547.
2. د. عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1983، ص 19.
3. نادية صباح الكبابجي، علم الاجتماع الحضري، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2012، ص29.
4. د. مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية وافاق التنمية المستدامة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2018، ص39.
5. عبد اللطيف يوسف الصديقي، معجم الديموغرافيا، دار كيون، دمشق، ط1، 2009، ص154.
6. د. حسين عبد الحميد احمد رشوان، الاسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2012، ص24.
7. احمد طاهر مسعود، المدخل الى علم الاجتماع العام، ط1، دار المنهل، عمان، 2011، ص242.
8. مريبعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص129.
9. د. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، م2، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص109.
10. Stokols , D: "A social Psychological Model of Human crowding Phenomena" Journal of the American Institute of planning , 1972 , pp: 226-227
11. سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري المفاهيم والقضايا والمشكلات، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2006، ص32.
12. احمد علي محمود، مقدمة في علم السكان، ط1، مكتب الوطني للبحث والتطوير، بنغازي، 2007، ص24
13. سعد جمعة، المدخل الى علم الاجتماع الحضري، جامعة القاهرة، 2005،ص257.

14. حيدر عبدالرزاق كمونة، سياسات التحضر في الوطن العربي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص86.
15. د. احمد علي اسماعيل، اسس علم السكان وتصنيفاته الجغرافية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 67.
16. عبدالله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 2004، ص153.
17. أبي نصر اسماعيل بن حماده الجوهري، الصحاح، دار الحديث، القاهرة،م1، 2009،ص1087.
18. د.احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت،1999، ص550.
19. د.عدنان ابو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان،2010، ص418.
20. L. T. Hobhouse , The Material Culture of Simpler People , London , 1964,

21. اسماء صالح قدوري، احمد خلف غنام، الخصوبة في العراق مقاييسها ومحدداتها، كلية التربية للبنات، بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، مجلد22،العدد4، 2017، ص164
22. سحر عبد الهادي حسين الشريفي، التباين المكاني لمستويات الخصوبة والانجاب وعلاقته بالوضع الاقتصادي للاسر في محافظة بابل، بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، العدد22، 2015، ص169.
23. هشام نعمة فياض، الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في العراق، مقالة منشورة على موقع الحوار المتمدن، www.ahewar.org.com
24. د. دلال ملحس استيتية، علم الاجتماع السكاني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013، ص56.
25. د. كايد خالد عبد السلام، جغرافيا السكان، دار الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016، ص64-65.
26. لوي هنري، الديموغرافيا التحليل والنماذج، ترجمة: مدى شريقي، ط1، مركز العربي للابحاث، قطر، 2019، ص193-194

27. د. محمد احمد الرويثي، سكان العالم العربي: الواقع والمستقبل، ج1، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص124.
28. د. حسام الدين جاد الرب، جغرافية الوطن العربي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2011، ص100.
29. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التقرير الاحصائي الشامل، 2019، ص4.
30. فراس عباس فاضل، الحرب والسكان: دراسة تحليلية لأبعاد الحرب في سكان العراق، ط1، جامعة الموصل، العراق، 2014، ص86-87

31. د. عبد الرزاق جدوع محمد، خصوبة المرأة العراقية العاملة: دراسة ميدانية في مدينة ديالى، بحث منشور في مجلة جامعة ديالى، كلية التربية، العدد65، 2015، ص322.
32. د. مفيد ذنون يونس، اقتصاديات السكان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، جامعة الموصل، بدون سنة، ص107.
33. فتحي محمد ابو عيانة، جغرافيا السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2000، ص78.

34. اسماء شاكر عاشور، علي عبد الكريم كاظم ناجي، تقييم معدلات الوفيات للأطفال للفئات العمرية من1-3 سنوات في محافظة بابل للمدة 2010-2017 باستخدام نماذج الانحدار الخطي/العراق، بحث منشور في مجلة الباحث الاكاديمي، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الصرفة، المجلد الاول، العدد 27، 2019، ص43.
35. فايز محمد العيسوي، اسس جغرافية السكان، ط1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص243.
36. د. حمدي احمد الديب، في جغرافيا الحضر منظور معاصر، ط1،، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2018، ص148.
37. منير كرادشة، مسألة الخصوبة السكانية، جامعة اليرموك، بحث منشور في سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، عمان، 2011، ص 115.
38. عباس فاضل السعدي، البنية العمرية للسكان وعلاقتها بالهبة الديموغرافية في العراق، بحث منشور في مجلة صحة الاسرة العربية والسكان، القاهرة، العدد17، 2014، ص16.
39. بيث أوزبورن دابونتي، تقديرات بشان وفيات المدنيين العراقيين جراء الحرب، بحث منشور في مؤسسة الدراسات الاجتماعية، جامعة بييل،ص6.
40. سمير هادي خضير، تسجيل الوفاة وتقديرات الوفيات في العراق، وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء، العراق، 2017، ص6.
41. د. علي عبد الامير ساجت، تغيير الهيكل العمري لسكان العراق وعلاقته بالنافذة الديموغرافية وامكانية استثمارية، جامعة بغداد، كلية الآداب، ص9.
42. مهدي صالح دواي، وعلياء حسين خلف، تحليل الهرم السكاني في العراق من منظور التنمية البشرية، مجلة ديالى، العدد70، 2016، ص592.
43. عمار عبيس شمبازه، العوامل المؤثرة في معدل الوفيات في مدينة القاسم، رسالة ماجستير غير منشورة، مجلة التربية البنات للعلوم الانسانية، العدد12، جامعة الكوفة، 2016، ص15.
44. د.حامد تركي هيكل، مشكلة العجز السكاني في العراق، مقالة منشورة في صحيفة العالم الجديد، 2019، https://www.al-aalem.com/article/47762
45. مهدي صالح دواي، وعلياء حسين خلف، تحليل الهرم السكاني في العراق من منظور التنمية البشرية، مجلة ديالى، العدد70، 2016، ص592.
46. محسن عبد الصاحب المظفر، الجغرافية الطبية محتوى ومنهج وتحليلات مكانية، ط1، دار الشموع للنشر والتوزيع، ليبيا، 2002، ص146.
47. عباس فاضل السعدي، البنية العمرية للسكان وعلاقتها بالهبة الديموغرافية في العراق، بحث منشور في مجلة صحة الاسرة العربية والسكان، القاهرة، العدد17، 2014، ص16.
48. بيث أوزبورن دابونتي، تقديرات بشان وفيات المدنيين العراقيين جراء الحرب، بحث منشور في مؤسسة الدراسات الاجتماعية، جامعة بييل،ص6.
49. ذكرى عبد المنعم ابراهيم، الهجرة الخارجية وتحدياتها الثقافية والتنموية على المجتمع العراقي، بحث منشور في مجلة كلية الاداب، العدد 106، 2013، ص 586.

50. عبد الرزاق الهلالي، الهجرة من الريف الى المدن في العراق، مطبعة النجاح، بغداد ط1، بدون ذكر سنة، ص38.
51. .فيصل محمد عليوي، التهجير القسري واثاره الاجتماعية على الاسرة المهاجرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، قسم الاجتماع، جامعة بغداد، 2008، ص51.

Sources:

1. Ibrahim Madkour, Dictionary of Social Sciences, 1st edition, Egyptian General Book Authority, 1975, p. 547.

2. D. Abdel Hadi Al-Gohary, Dictionary of Sociology, Nahdet Al-Sharq Library, Cairo University, 1983, p. 19.

3. Nadia Sabah Al-Kababji, Urban Sociology, Ghaida Publishing and Distribution House, Jordan, 1st edition, 2012, p. 29.

4. D. Majeed Maluk Al-Samarrai, Geography and Sustainable Development Prospects, Al-Yazouri Publishing and Distribution House, Amman, 1st edition, 2018, p. 39.

5. Abdel-Latif Youssef Al-Siddiqi, Dictionary of Demography, Kyon Publishing House, Damascus, 1st edition, 2009, p. 154.

6. D. Hussein Abdel Hamid Ahmed Rashwan, Family and Society, University Youth Foundation, Alexandria, 2012, p. 24.

7. Ahmed Taher Masoud, Introduction to General Sociology, 1st edition, Dar Al-Manhal, Amman, 2011, p. 242.

8. Meribei Al-Saeed, Demographic Changes in Algeria, National Book Foundation, Algeria, 1984, p. 129.

9. D. Ahmed Mukhtar Omar, Dictionary of the Contemporary Arabic Language, Part 2, World of Books for Publishing and Distribution, Cairo, 2008, p. 109.

10. Stokols, D: “A social psychological model of human crowding phenomena” Journal of the American Institute of Planning, 1972, pp: 226-227

11. Saeed Nassef, Urban Sociology: Concepts, Issues and Problems, National Library and Archives House, Cairo, 2006, p. 32.

12. Ahmed Ali Mahmoud, Introduction to Population Science, 1st edition, National Office for Research and Development, Benghazi, 2007, p. 24

13. Saad Gomaa, Introduction to Urban Sociology, Cairo University, 2005, p. 257.

14. Haider Abdel Razzaq Kammouna, Urbanization Policies in the Arab World, House of General Cultural Affairs, Baghdad, 1990, p. 86.

15. D. Ahmed Ali Ismail, Foundations of Demography and Its Geographical Classifications, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Cairo, 1997, p. 67.

16. Abdullah Atwi, Population and Human Development, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Lebanon, 1st edition, 2004, p. 153.

17. Abu Nasr Ismail bin Hamada Al-Jawhari, Al-Sihah, Dar Al-Hadith, Cairo, Part 1, 2009, p. 1087.

18. Dr. Ihsan Muhammad Al-Hassan, Encyclopedia of Sociology, Arab House of Encyclopedias, Beirut, 1999, p. 550.

19. Dr. Adnan Abu Musleh, Dictionary of Sociology, Dar Osama for Publishing and Distribution, Amman, 2010, p. 418.

20. L. T. Hobhouse, The Material Culture of Simpler People, London, 1964,

21. Asmaa Saleh Qaddouri, Ahmed Khalaf Ghannam, Fertility in Iraq, Its Measures and Determinants, College of Education for Girls, research published in Tikrit Journal of Human Sciences, Tikrit University, Volume 22, Issue 4, 2017, p. 164

22. Sahar Abdul Hadi Hussein Al-Sharifi, spatial variation in levels of fertility and childbearing and its relationship to the economic situation of families in Babylon Governorate, research published in the Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, University of Babylon, Issue 22, 2015, p. 169.

23. Hisham Nimah Fayyad, Population Fertility and Social and Economic Variables in Iraq, an article published on the Al-Hiwar Al-Mutamaddin website, www.ahewar.org.com

24. D. Dalal Malhas Istitiyeh, Population Sociology, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, 1st edition, 2013, p. 56.

25. D. Kayed Khaled Abdel Salam, Population Geography, Al-Janadriyah Publishing and Distribution House, Amman, 1st edition, 2016, pp. 64-65.

26. Louis Henry, Demography Analysis and Models, translated by: Mada Shariqi, 1st edition, Al Arabi Research Center, Qatar, 2019, pp. 193-194

27. D. Muhammad Ahmed Al-Ruwaithi, Population of the Arab World: Reality and Future, vol. 1, 1st edition, Obeikan Library, Riyadh, 2003, p. 124.

28. D. Hossam El-Din Gad Al-Rab, Geography of the Arab World, 1st edition, Egyptian Lebanese Publishing House, Cairo, 2011, p. 100.

29. Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Comprehensive Statistical Report, 2019, p. 4.

30. Firas Abbas Fadel, War and Population: An Analytical Study of the Dimensions of War in the Population of Iraq, 1st edition, University of Mosul, Iraq, 2014, pp. 86-87

31. D. Abdul Razzaq Jadoua Muhammad, Fertility of Working Iraqi Women: A Field Study in the City of Diyala, research published in the Diyala University Journal, College of Education, Issue 65, 2015, p. 322.

32. D. Mufid Thanoun Younis, Population Economics, Al-Academies for Publishing and Distribution, University of Mosul, no year, p. 107.

33. Fathi Muhammad Abu Ayana, Population Geography, Arab Nahda Printing and Publishing House, Cairo, 1st edition, 2000, p. 78.

34. Asmaa Shaker Ashour, Ali Abdul Karim Kazem Naji, Evaluation of mortality rates for children for age groups of 1-3 years in Babylon Governorate for the period 2010-2017 using linear regression models/Iraq, research published in the Academic Researcher Journal,

University of Babylon, College of Education for Pure Sciences , Volume One, Issue 27, 2019, p. 43.

35. Fayez Muhammad Al-Issawi, Foundations of Population Geography, 1st edition, University Knowledge House, Alexandria, 2013, p. 243.

36. D. Hamdi Ahmed Al-Deeb, On Urban Geography: A Contemporary Perspective, 1st edition, Anglo-Egyptian Library, Cairo, 2018, p. 148.

37. Munir Karadsheh, The Issue of Population Fertility, Yarmouk University, research published in the Humanities and Social Sciences Series, Amman, 2011, p. 115.

38. Abbas Fadel Al-Saadi, the age structure of the population and its relationship to the demographic gift in Iraq, research published in the Arab Family and Population Health Journal, Cairo, Issue 17, 2014, p. 16.

39. Beth Osborne DaPonte, Estimates of Iraqi Civilian War Deaths, research published in the Foundation for Social Studies, Bell University, p. 6.

40. Samir Hadi Khudair, Death Registration and Death Estimates in Iraq, Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics, Iraq, 2017, p. 6.

41. D. Ali Abdul Amir Sajat, Changing the age structure of the Iraqi population and its relationship to the demographic window and investment potential, University of Baghdad, College of Arts, p. 9.

42. Mahdi Saleh Dawai, and Alia Hussein Khalaf, Analysis of the Population Pyramid in Iraq from a Human Development Perspective, Diyala Magazine, Issue 70, 2016, p. 592.

43. Ammar Abis Shambaza, Factors affecting the death rate in the city of Al-Qasim, unpublished master's thesis, Girls' Education Journal for the Human Sciences, Issue 12, University of Kufa, 2016, p. 15.

44. Dr. Hamid Turki Heikal, The Problem of the Population Deficit in Iraq, an article published in

45. Mahdi Saleh Dawai, and Alia Hussein Khalaf, Analysis of the Population Pyramid in Iraq from a Human Development Perspective, Diyala Magazine, Issue 70, 2016, p. 592.

46. Mohsen Abdel-Sahib Al-Muzaffar, Medical Geography: Content, Method and Spatial Analysis, 1st edition, Dar Al-Shamoua for Publishing and Distribution, Libya, 2002, p. 146.

47. Abbas Fadel Al-Saadi, the age structure of the population and its relationship to the demographic gift in Iraq, research published in the Arab Family and Population Health Journal, Cairo, Issue 17, 2014, p. 16.

48. Beth Osborne DaPonte, Estimates of Iraqi Civilian War Deaths, research published in the Foundation for Social Studies, Bell University, p. 6.

49. Dhikra Abdel Moneim Ibrahim, foreign migration and its cultural and developmental challenges to Iraqi society, research published in the Journal of the College of Arts, Issue 106, 2013, p. 586.

50. Abdul Razzaq Al-Hilali, Migration from the countryside to the cities in Iraq, Al-Najah Press, Baghdad, 1st edition, without mentioning the year, p. 38.

51. Faisal Muhammad Aliwi, Forced displacement and its social effects on the immigrant family, unpublished master's thesis, College of Arts, Department of Sociology, University of Baghdad, 2008, p. 51.